



ترك السوريون لمصيرهم، يمارس نظام بشار الأسد ضدهم كل ضروب الإبادة والإجرام والتدمير، فهذا حاكم يقتل شعبه إقلاقاً على مرأى من العالم. وقبلهم ترك العراقيون لمصيرهم، فرّوا أولاً من بطش نظام صدام حسين، وهُجّروا أيضاً بفعل الاحتلال الأميركي وال الحرب الأهلية التي اشتعلت في ظله ثم بفعل الإرهاب «القاعدي» فـ«الداعشي». كذلك الليبيون متذوكون الآن لمصيرهم، فمن لم يدفعه نظام معمر القذافي إلى الهجرة تولّت الميليشيات طرده باسم «الثورة».

وقبل هؤلاء جميعاً ترك الفلسطينيون يتشتتون في كل أصقاع الأرض بعدما اصطفت دول «العالم الحرّ المتقدم» لمباركة الاحتلال الإسرائيلي والجرائم التي ارتكبها لاقلاع السكان من بلداتهم وبيوتهم.

ومع هؤلاء جميعاً كانت «حروب الآخرين» في لبنان اضطرّت كثيرين من أهله لركوب البحر إلى قبرص ومنها إلى كل مكان.

وكاد اليمنيون ينجون من هذه المحنّة، رغم سوءات نظام علي عبدالله صالح، إلا أنّ الحوثي، عدوهم الداخلي الآخر، شاء للبلاد مصيرًا إيرانياً بات صنوًا للخراب المتعمد.

تعددت الأساليب والمنفى القسري واحد، فإذا الطغاة يتناسلون ويتشابهون، من الإسرائيلي إلى الإيراني، ومن الصدّامي إلى الأسد والقذافي وال الحوثي / «الصالحي».

وراء هؤلاء وقف الأميركي دائمًا أكان يقود من أمّام مثل جورج دبليو بوش وأسلافه أو من خلف كباراك أوباما، ووقف أيضًا الروسي أكان الاتحاد السوفييتي أو روسيا فلاديمير بوتين.

ولم تكن قيادة الطغاة لتعني ولا مرة حلّ الصراعات والأزمات بل إدارتها لاستغلالها. هذا النهج الاستبدادي مستمر بلا أي

تغير على مستوى الدولتين الكبرتين، متشارعين أو متوافقين، سرًا أو علناً.

فلا أوباما يستطيع الإدعاء بأنه «رجل سلام» لأنه لم يحرّك جيشه مفضلًا حرباً بالوكالة أقل كلفة، ولا بوتين يستطيع أن يخادع بأنه يريد «إصلاح» النظام العالمي، فإصلاحه هذا بات مُختزلًا بالتمسك بالأسد ونظامه لتقسيم سوريا، وبافتعال حرب أهلية لتقسيم أوكرانيا.

وعلى مر العقود تناوبت الدولتان على تعطيل القانون الدولي، فجعلاه من الأمم المتحدة مجرّد كيان مشلول وعاجز. لا مبالغة في القول أنه كان هناك دائمًا بحث عن «شريعة غابٍ» ما مستدامة في الشرق الأوسط. مما يسمى المجتمع الدولي لم يبال يوماً بـ«حماية المدنيين» الفلسطينيين، لا بموجب المعاهدات الملزمة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، ولا بأي قانون أو قرار لمجلس الأمن أو أي عُرف إنساني.

كانت تلك رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن أحداً لن يحاسبها، وكذلك إلى الأنظمة المستبدة التي شعرت بأنها محصنة فتحولت مع الوقت إلى عدو وسلطة احتلال داخليين. بل إن هذه الممارسة الدولية اللامسئولة والمتهورة أقرب إلى وصفة مدروسة لاستهانة التطرف والإرهاب. لذلك حين أزف إسقاط تلك الأنظمة، بتدخل القوى الخارجية إليها كما في العراق ولبيها أو من دونها كما في سوريا واليمن، ارتسمت إشكالية «الاستبداد – الإرهاب» أمام الداخل والخارج معاً، لكن الخارج بدا أكثر تأهلاً لتوظيفها والاستفادة منها.

فأمريكا/ أوباما التي انسحبت من العراق مفتخرة بأنها أقامت فيه «ديمقراطية» سرعان ما تبيّن أنها واقعياً سلمت البلد إلى إيران التي أعادت إنتاج الاستبداد الذي اجتذب الإرهاب الذي أعاد أمريكا إلى العراق لتجد إيران في انتظارها لتكون «شريكًا» في محاربة الإرهاب الذي ساهمت مباشرة في إنتاج نسخة «الداعشية» من خريجي «القاعدة» ومعتقلي السجون السورية والعراقية. أما روسيا/ بوتين فكانت طوال الوقت منسجمة مع الخط الإيراني، لأن «الاستبداد – الإرهاب» بالنسبة إليها ليس «جدلية» فلسفية بل معادلة تعني مضاعفة حاجة الأنظمة إلى السلاح.

وفي سوريا، مثلاً، وجدت موسكو أن تلك المعادلة استشكلت أخيراً إلى حدّ بات يتطلّب أن تستثمر فيها مباشرةً ولا تكتفي بتلبية حاجات النظام وتحصيل الفواتير من حليفه الإيراني، لذلك كان شروعها في إقامة بنية تحتية لقاعدة عسكرية ثانية بمثابة تكذيب رسمي وفعلي لما ردّته مراراً بأنها «غير متمسكة بالأسد»، وتکذيب أيضاً لما روّجته عن خلافها مع طهران التي ترفض الاعتراف بـ«بيان جنيف 1». الواقع أن روسيا وإيران تفعّلان تحالفهما في سوريا لتفريضاً شراكتهما ونظام الأسد في «الحرب على داعش»، كونها أصبحت مدخلاً إلزامياً إلى «حلّ» الأزمة السورية.

ثمة مدخل إلزامي آخر انفتح أخيراً إلى ذلك «الحلّ» عبر المهاجرين المتدقين على أوروبا. فبعدما تعهدت الحكومات الأوروبيّة جميعاً لناخبها بسياسات صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ها هي ترضخ لضرورة استيعاب الهجرة القسرية من سوريا والعراق.

هنا أيضًا لعب ثنائي «الاستبداد – الإرهاب» دوراً محوريًا أشار إليه وزير الخزانة البريطاني بقوله أن المشكلة تكمن في «نظام الأسد الشرير وإرهابيي داعش» ولا بدّ أن تواجه «في المنبع».

لكن هذا التشخيص للمشكلة كان معروفاً قبل نحو عام على ظهور «داعش» كحليف ضمني للنظام، تحديداً منذ هدّ الأسد للمرة الأولى في لقاءه مع أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي آنذاك « بإشعال المنطقة خلال ست ساعات» (تموز/ يوليو 2011).

كان هذا ردّه على كل العواصم الغربية التي دعته وقتئذ إلى «إعلان اصلاحات جدية وقيادة تنفيذها» (!) احتواءً للانتفاضة الشعبية التي كانت لا تزال في طورها السلمي. بعد أسبوع قليلة بدأ مسلسل الإخفاق الدولي في مجلس الأمن، ولا يزال مستمراً.

كان الفشل الدولي الأول في استجابة استغاثة المتظاهرين المطالبة بـ«حماية المدنيين»، فلا «القانون الإنساني الدولي» المعنى بأسقط حقوق الإنسان ولا قرار «الاتحاد من أجل السلام» كانا كافيين لإقناع روسيا والصين بالامتناع عن استخدام «الفيتو» لوقف جرائم يومية موثقة. وأدى اليأس من توفير تلك «الحماية» إلى المرحلة التالية، أي عسكرة الصراع، كما سعى إليها النظام معتقداً بإمكان حسمها سريعاً لمصلحته، وبدأت مجازره المتعدلة بين المناطق تدفع بالمهجرين إلى الداخل والنازحين إلى الخارج.

أما الفشل الدولي الأكثر خطورة فارتکبه الأميركيون عندما أغرقوا المعارضة وداعميهما في متاهة جدالات عقيمة حول المعتدلين الممكن تسليحهم والمتطرفين غير المرغوب فيهم، وحول الخشية من التنظيمات الإرهابية وإمكان وقوع الأسلحة في أيديها.

ولم تبدل واشنطن ذرائعيتها العدمية رغم تراجع أحوال المعارضة ميدانياً، بل حتى بعدما أدت الهزائم إلى وقوع المحظوظ بانتشار «داعش» وتوسيعه.

ليس معروفاً في أي روایة كانت واشنطن تكذب، أهي تحذيرها المسبق من ظهور الإرهاب أم في حربها عليه، أم في كليهما؟ تذهب «نظريات المؤامرة» إلى أن أميركا تعتبر «داعش» من تداعيات حربها على الإرهاب والعراق ومن النتائج التي توقعتها من إدارتها للأزمة السورية.

إذاً، فلا عزاء لأوروبا المربكة حالياً في إدارتها لـ«غزو» المهاجرين، وقد لمست أخيراً مردود التقصير في مواجهة نظام الأسد وحلفائه. وإذا كانت حكومات أوروبا غلبت أخلاقياتها الإنسانية على اعتباراتها السياسية الداخلية إلا أن ترحيبها البطيء والتأخر باللاجئين يعيد إلى الأذهان ممارسات مشابهة سابقة تجاه شعوب أخرى، إذ يرى كثيرون في فتح أبواب نذيراً بأن نهاية أزمة سوريا ليست في الأجل المنظور.

في أي حال، ثمة حكومات أخرى لم تر ضرورةً للتمنع بفضيلة الصمت طالما أن الأخلاقيات تعوزها: إذ لم تتردد طهران، كأي طرف مراقب ومحايده، في حثّ الأوروبيين على القيام بـ«الواجب الإنساني» إزاء المهاجرين.

فيما تنكر بوتين نفسه بزيّ «الشبيحة» ليقول أن هؤلاء لم يهربوا من سوريا بسبب نظام الأسد. أما الجدل الإسرائيلي فكان نموذجاً انحطاطياً بامتياز، سواء من جانب زعيم المعارضة اسحق هيرتزوغ الذي دعا إلى إستقبال لاجئين سوريين متوجهين نحو إسرائيل لاجئين فلسطينيين استولت دولته على أرضهم وحقوقهم بل إن فلسطينيين فروا من مخيمات سوريا وترفض دولته لجوئهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية، أو من جانب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وزرائه الذين هرعوا إلى رفض دعوة هيرتزوغ كما لو أن اللاجئين يتزاحمون على المعابر الحدودية.

المصادر: